منظمة العمل الدولية

مجلس الإدارة

الدورة 350، جنيف، 4-14 آذار/ مارس 2024

قسم وضع السياسات

POL

جزء التعاون الإنمائي

التاريخ: ٥ آذار/ مارس ٢٠٢٤
الأصل: إنكليزي

البند الرابع من جدول الأعمال

تقرير عن أنشطة منظمة العمل الدولية المتعلقة بالأزمة في الأرض الفلسطينية المحتلة

غرض الوثيقة

تتناول هذه الوثيقة التقدم المحرز في إطار برنامج الاستجابة للطوارئ التابع لمنظمة العمل الدولية بغية دعم العمال الفلسطينيين والمنشآت الفلسطينية والذي كان قد أُطلق في تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٢٣. ومجلس الإدارة مدعو إلى أن يحيط علماً بالتطورات والسبيل المُقتَرح للمضي قدماً على النحو الوارد في الوثيقة، بغية دعم بذل الجهود العاجلة من أجل حشد الموارد لمواصلة تنفيذ البرنامج والطلب من المكتب إطلاع مجلس الإدارة على المستجدات المتعلقة بجهوده المبذولة في هذا الصدد في دورته ٣٥٢ في تشرين الأول/ أكتوبر - تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٢٤ (انظر مشروع القرار في الفقرة ٣٧).

الهدف الاستراتيجي المعني: لا يوجد.

النتيجة الرئيسية المعنية: لا توجد.

الانعكاسات السياسية: لا توجد.

الانعكاسات القانونية: لا توجد.

الانعكاسات المالية: لا توجد.

إجراء المتابعة المطلوب: لا يوجد.

الوحدة مصدر الوثيقة: المكتب الإقليمي للدول العربية، التابع لمنظمة العمل الدولية.

الوثائق ذات الصلة: الوثيقة GB.349/POL/4(Rev.1)؛ الوثيقة GB.349/POL/4(Add.1)؛ الوثيقة GB.349/POL/PV

توخياً للتقليل إلى أدنى حد من الأثر البيئي لأنشطة منظمة العمل الدولية، فإن وثائق مجلس الإدارة الصادرة قبل الدورات وبعدها لن تكون مطبوعة. أما الوثائق الصادرة أثناء الدورات فهي الوحيدة التي ستُطبع بعدد محدود وتوزع على أعضاء مجلس الإدارة. وجميع وثائق مجلس الإدارة متاحة على الانترنت على العنوان: www.ilo.org/gb.

أولاً - المقدمة

١. أعدّت منظمة العمل الدولية تماشياً مع الولاية الموكلة إليها والأولويات التي حددها البرنامج الفلسطيني الثالث للعمل اللائق للفترة ٢٠٢٣-٢٠٢٥، برنامج استجابة للطوارئ من ثلاث مراحل بغية التخفيف من أثر النزاع الدائر في غزة والأزمة الحالية المتصاعدة في الأرض الفلسطينية المحتلة على العمال وأصحاب العمل الفلسطينيين، ولا سيما من هم من غزة.[١] وينطوي البرنامج على مرحلة الإغاثة الفورية ومرحلة استعراض الأثر ومرحلة الانتعاش. وتجري حالياً مرحلتا الإغاثة والاستعراض وسترسمان معالم مرحلة الانتعاش، التي ستستهل عندما يصبح العمل على أرض الواقع ممكناً في غزة وبمجرد تأمين الأموال اللازمة للتعاون الإنمائي. وتفيد هذه الوثيقة بالتقدم المحرز في إطار برنامج الاستجابة للطوارئ عملاً بقرار مجلس الإدارة بشأن البرنامج المعزز للتعاون الإنمائي من أجل الأراضي العربية المحتلة.[٢] وتتناول الوثيقة أيضاً مسائل أُثيرت في القرار المذكور وتحدد السبيل المقترح للمضي قدماً، مع مراعاة البيئة شديدة التقلب.

ثانياً - الأثر على الوظائف وسُبل العيش والمنشآت

٢. لا يزال النزاع المستمر في غزة يخلّف تداعيات خطيرة على حياة الناس وسُبل عيشهم في غزة ويؤثر تأثيراً كبيراً على النسيج الاجتماعي والاقتصادي في الضفة الغربية. ومن المرجح أن تؤدي شدة الأزمة وطبيعتها المستمرة إلى تداعيات جسيمة ودائمة على سوق العمل الفلسطيني ورفاه العمال الفلسطينيين وأسرهم، بما في ذلك من خلال فقدان الوظائف والمداخيل، وعلى قدرة العمال على الحصول على فرص التعليم والتدريب. وتشير التقديرات الصادرة عن منظمة العمل الدولية والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني في إطار مرحلة الاستعراض ضمن برنامج الاستجابة للطوارئ، إلى فقدان ما لا يقل عن ٦٦ في المائة من فرص العمل في قطاع غزة، أي ما يعادل ١٩٢٠٠٠ وظيفة.[٣] وتجسد هذه التقديرات انخفاضاً مفترضاً في فرص العمل في القطاع الخاص بنسبة ٨٥ في المائة، بسبب توقف ٨٤ في المائة من الإنتاج؛ كما تجسد انخفاض فرص العمل في القطاع العام بنسبة ١٥ في المائة وفقدان فرص العمل لما يبلغ ٢٠٠٠٠ شخص من غزة كانوا يعملون سابقاً في إسرائيل.

٣. وفي الضفة الغربية، ما فتئ العنف يتصاعد منذ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٢٣. وازدادت عمليات التوغل التي تقوم بها قوات الأمن الإسرائيلية والمستوطنون في المدن والقرى ومخيمات اللاجئين الفلسطينية زيادة كبيرة، كما فرض المزيد من القيود الصارمة على حركة التنقل بين المحافظات الفلسطينية وداخلها. وأدى هذا الوضع إلى نزوح الأسر المعيشية الفلسطينية وإلحاق أضرار بالممتلكات وتعطيل شديد لطرق التجارة وسلاسل التوريد والإمداد وحراك العمال. وهناك ١٠٠٠٠ عامل فقط من أصل ١٧١٠٠٠ عامل من الضفة الغربية كانوا يعملون سابقاً في إسرائيل والمستوطنات، قادرون حالياً على العمل هناك. بالإضافة إلى ذلك، تضرر النساء والرجال العاملون في سوق العمل الفلسطيني بسبب انخفاض القدرة التشغيلية لقطاع الأعمال وتقليص حجمه نتيجة القيود المفروضة على حركة التنقل والعبور، فضلاً عن تراجع الطلب بسبب الخسائر الكبيرة في الدخل. وفي ضوء هذه التحديات، تشير التقديرات إلى فقدان ما يقرب من ٣٢ في المائة من فرص العمل في الضفة الغربية، أي ما يعادل ٢٧٦٠٠٠ وظيفة. وفي المجموع، اعتباراً من ٣٠ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٢٣، فُقِد ما يقدر بنحو ٤٦٨٠٠٠ وظيفة أي ما يعادل ٤٠ في المائة من إجمالي فرص العمل في الأرض الفلسطينية المحتلة. ويُترجم فقدان الوظائف هذا في قطاع غزة والضفة الغربية إلى خسائر يومية في دخل العمل تبلغ ٢٠,٥ مليون دولار أمريكي.[٤]

---

[١] الوثيقة GB.349/POL/4(Add.1)، الفقرة ٧.

[٢] الوثيقة GB.349/POL/PV، الفقرة ١٧٩.

[٣] انظر:

ILO and PCBS, *Impact of the escalation of hostilities in Gaza on the labour market and livelihoods in the Occupied Palestinian Territory: Bulletin No. 2*, ILO Brief, December 2023, p. 1.

[٤] انظر:

ILO and PCBS, *Impact of the escalation of hostilities in Gaza on the labour market and livelihoods in the Occupied Palestinian Territory: Bulletin No. 2*, p. 2.

٤. وتشير التقديرات إلى أنّ الاقتصاد الفلسطيني تقلص بمقدار الثُلث في الربع الأخير من عام ٢٠٢٣.[٥] ويؤدي حجز الرسوم الجمركية الفلسطينية التي تجبيها إسرائيل إلى زيادة الضغوط الاقتصادية على الاقتصاد الفلسطيني. ونتيجة لذلك، باتت السلطة الفلسطينية غير قادرة على دفع رواتب موظفي الخدمة المدنية بالكامل، ومن المتوقع أن يرتفع رصيد المتأخرات المتراكمة المستحقَّة للجهات المورّدة مثل مقدمي السلع الصحية إلى ٣٧ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي بحلول نهاية عام ٢٠٢٣. وإذا بقيت إيرادات التخليص الجمركي معدومة في الرُبع الأول من عام ٢٠٢٤، فمن المرجح تزايد التضييق في الميزانية مع اتساع العجز المالي بنسبة ٤,٣ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي.[٦]

٥. ونتيجة لذلك، من المتوقع أن يرتفع معدل البطالة في الأرض الفلسطينية المحتلة من ٢٤ في المائة في الرُبع الرابع من عام ٢٠٢٢ إلى ٤٦,١ في المائة في الرُبع الرابع من عام ٢٠٢٣. ومن المتوقع أن تنخفض العمالة في جميع القطاعات الاقتصادية، باستثناء القطاع الزراعي الذي يُتوقع أن تبقى فيه فرص العمل مستقرة. ويتيح هذا القطاع تأثيراً يخفّف جزئياً من فقدان فرص العمل في القطاعات الأخرى. ومع ذلك، من المتوقع أن يشهد القطاع عملية استبدال بحيث يتولى الرجال الوظائف الزراعية التي كانت تقوم بها النساء.

٦. ومن المرجح أيضاً أن تتأثر مؤسسات إدارة سوق العمل التابعة للسلطة الفلسطينية، مثل المؤسسات في مجالات إدارة العمل والحماية الاجتماعية وإدارات التوظيف العامة والحوار الاجتماعي، تأثراً شديداً بسبب الأزمة المستمرة والمتصاعدة. وفي حين تتجلى جهود الإغاثة والانتعاش التي تبذلها السلطة الفلسطينية والشركاء الاجتماعيون بمساعدة منظمة العمل الدولية في مواجهة الأزمة الحالية (انظر القسم ثالثاً أدناه)، فلا يزال يتعين تقييم التأثير الكامل على هذه المؤسسات، فضلاً عن تدابير التكيف القائمة، تقييماً تاماً.

ثالثاً - برنامج الاستجابة لحالات الطوارئ التابع لمنظمة العمل الدولية

٧. في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٢٣، أطلق المكتب برنامج الاستجابة للطوارئ المؤلف من ثلاث مراحل والذي ناقشه مجلس الإدارة في دورته ٣٤٩.

٨. وتركز المرحلة الأولى على الإغاثة، إذ تشمل تقديم المساعدة المادية فوراً، بما في ذلك دعم الدخل الطارئ لعمال غزة المطرودين من وظائفهم في إسرائيل والذين تقطعت بهم السُبل في الضفة الغربية دون أي شكل من أشكال الحماية الاجتماعية. وتتمحور المرحلة الثانية حول الاستعراض، إذ تقتضي جمع البيانات وتحليل الأثر لتحسين فهم تداعيات الأزمة الحالية على سوق العمل ودعم إيلاء الأولوية لتدخلات مرحلة الانتعاش وبلورتها بدقة. وتهدف المرحلة الثالثة إلى تحقيق الانتعاش وستركز على خلق فرص العمل من خلال برامج البنية التحتية كثيفة العمالة ودعم انتعاش قطاع الأعمال بما في ذلك من خلال تسريع وتيرة التلمذة الصناعية والتوظيف وتنفيذ تدابير الحماية الاجتماعية لتسهيل انتعاش الوظائف والمنشآت.

٩. والمراحل الثلاث مترابطة ويعزز كل منها الآخر بغية إتاحة حزمة شاملة من الإغاثة والانتعاش القائمين على الأدلة. وهي مصممة بما يتماشى مع نهج الرابط الثلاثي، بحيث: تقيم في إطاره روابط بين قطاعات العمل الإنساني والتنمية والسلام؛ توطد النظم الوطنية ولا تحل محلها؛ تجمع بين ميزتها النسبية كي تلبيَ احتياجات الناس بفعالية وتخفف من المخاطر ومواطن الضعف وتتحرك نحو بناء السلام المستدام.

١٠. وقد خصصت منظمة العمل الدولية موارد مالية داخلية للبرنامج. ففي عام ٢٠٢٣، خصصت أكثر من ١,٤ مليون دولار أمريكي من الأموال الإضافية لمبادرات الإغاثة في حالات الطوارئ بهدف مساعدة عمال غزة الذين تقطعت بهم السُبل في الضفة الغربية، في حين استهلت أيضاً جمع البيانات الأولية وتحليلها مع التركيز على التداعيات بالنسبة إلى سوق العمل الفلسطيني. علاوةً على ذلك وبالتعاون مع الشركاء الإنمائيين والهيئات المكونة الثلاثية، أعادت منظمة العمل الدولية، حيثما أمكن، برمجة صناديق التعاون الإنمائي القائمة لعام ٢٠٢٤ بما يوازي ٠,٦ مليون دولار أمريكي. وتجدر الإشارة إلى الدعم الأساسي الذي قدمته حكومتا الكويت واليابان لإعادة توجيه جزء من تمويلهما.

[٥] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني وسلطة النقد الفلسطينية، "أداء الاقتصاد الفلسطيني للعام ٢٠٢٣، والتنبؤات الاقتصادية لعام ٢٠٢٤"، بيان صحفي، ٣٠ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٢٣.

[٦] انظر: World Bank, "Impacts of the Conflict in the Middle East on the Palestinian Economy", p. 6

١١. وأُطلق نداء تمويل خلال دورة مجلس الإدارة في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٢٣ لمواجهة الأزمة المتصاعدة في سوق العمل الفلسطيني والسعي بنشاط إلى الحصول على تمويل فوري للبرنامج.[٧] ويحدد النداء متطلبات مالية بقيمة ٢٠ مليون دولار أمريكي لدعم البرنامج من أجل تقديم الإغاثة الفورية والتحليل المستمر والمساعدة طويلة الأجل بغية التخفيف من حدة آثار الأزمة على مئات الآلاف من العمال وأصحاب العمل الفلسطينيين المتضررين.

استعراض إجراءات منظمة العمل الدولية والتقدم المحرز في دعم الهيئات المكونة لمنظمة العمل الدولية

١- المرحلة ١- الإغاثة: المساعدة المباشِرة لتلبية الاحتياجات الفورية المتعلقة بسُبل العيش والدخل للعمال من غزة، الذين تقطعت بهم السُبل الآن في الضفة الغربية

١٢. عندما أعلنت إسرائيل حالة الحرب في ٧ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٢٣ في أعقاب الهجوم الذي قامت به حماس داخل الأراضي الإسرائيلية، كان أكثر من ١٠٠٠٠ فلسطيني من غزة يعملون في إسرائيل والمستوطنات؛ ونظراً إلى أنهم لم يتمكنوا من العودة إلى منازلهم، لجأوا إلى الضفة الغربية دون الحصول على دخل أو الاستفادة من الحماية الاجتماعية. وبعد أسابيع عدة، أُعيد الآلاف من هؤلاء العمال إلى غزة. ومع ذلك، يؤكد الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين أنه حتى نهاية كانون الثاني/ يناير ٢٠٢٤ كان لا يزال أكثر من ٤٠٠٠ عامل من غزة، من بينهم ١٠٤ نساء، في الملاجئ في الضفة الغربية، وهم بأمس الحاجة إلى أشكال مختلفة من الدعم. وأنشأت منظمة العمل الدولية منتدى تنسيق لدعم وزارة العمل الفلسطينية بغية مواءمة المساعدة الطارئة التي يقدّمها مختلف الشركاء في المجال الإنساني لهؤلاء العمال من غزة. ويضم منتدى التنسيق السلطة الفلسطينية، ممثلةً بوزارة العمل المكلفة بقيادة الاستجابة للطوارئ، والاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين. ومن الجانب الإنساني، ضمت المنظمات المشارِكة في آلية التنسيق كيانات مجموعات التنسيق مثل مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية) ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) وبرنامج الأغذية العالمي، بالإضافة إلى منظمات إنسانية دولية ومحلية أخرى.

١٣. ويسَّر منتدى التنسيق إجراء تقييم موحد للاحتياجات متعددة القطاعات ووضع خطة عمل مشتركة. وأدت هذه المبادرة إلى إنشاء حزمة دعم شاملة قدمتها جميع الهيئات الفاعلة المعنية، بما فيها منظمة العمل الدولية، لمدة ثلاثة أشهر، تنطوي على المساعدات الغذائية والتحويلات النقدية ومستلزمات القواعد الصحية الشخصية والمشورة النفسية والاجتماعية والرعاية الصحية وغيرها من السلع الأساسية، الأمر الذي استفاد منه أكثر من ١٠ ٠٠٠ عامل.

١٤. وفي سياق منتدى التنسيق، قادت منظمة العمل الدولية مناقشات في اجتماعات المجموعة الفرعية حول المساعدات النقدية لضمان التغطية الكاملة لجميع عمال غزة وسد أي ثغرات دون ازدواجية بين الوكالات. وبواسطة جهود التنسيق هذه، أدت منظمة العمل الدولية دوراً رئيسياً في المناقشات حول احتياجات عمال غزة الذين تقطعت بهم السُبل في الضفة الغربية. ورسخت هذه المبادرة التعاونية شراكات متعددة مع وكالات التنفيذ الرئيسية، وهي الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين والصندوق الفلسطيني للتشغيل ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية والأونروا.

١٥. ومن إجمالي مخصصات منظمة العمل الدولية البالغة ١,٤ مليون دولار أمريكي للدعم الطارئ، خُصِّصَ أكثر من ١,١ مليون دولار أمريكي لحزمة دعم العمال بالشراكة مع الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين والصندوق الفلسطيني للتشغيل والأونروا. وضَمَنَتْ مساهمة منظمة العمل الدولية توزيع حزم الإغاثة الطارئة على آلاف العمال من غزة في الضفة الغربية في الفترة من تشرين الأول/ أكتوبر إلى كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٢٣. وكان من شأن منحة منظمة العمل الدولية إلى الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين أن زوّدت حوالي ٩٠٠٠ عامل بالمواد الأساسية ومنتجات القواعد الصحية الشخصية والمساعدات الغذائية خلال الفترة نفسها، في حين دعمت منظمات أخرى العمال المتبقين. ووُزِّع ما مجموعه ٧٥٠٠٠ وجبة غذائية، بالإضافة إلى حوالي ١٨٠٠٠ ثوب، على العمال والعاملات الذين تقطعت بهم السُبل في الضفة الغربية. وكان من شأن اتفاق التنفيذ الذي أبرمته منظمة العمل الدولية مع الصندوق الفلسطيني للتشغيل أن عزّز مخططاً مؤقتاً بشأن دعم الدخل أثناء شهر تشرين الثاني/ نوفمبر بواسطة دفع مبلغ ٧٠٠ شيكل إسرائيلي جديد، أي ما يعادل حوالي ١٩٠ دولاراً أمريكياً شهرياً، الأمر الذي استفاد منه ١٠٥٥ عاملاً من غزة خسروا وظائفهم في إسرائيل وانتقلوا إلى الضفة الغربية ولم يكن لديهم مصدر دخل.

[٧] منظمة العمل الدولية، "سوق العمل وسبل العيش في الأرض الفلسطينية المحتلة: منظمة العمل الدولية تطلق نداء تمويل للاستجابة للاحتياجات الملحة للعمال وأصحاب العمل الفلسطينيين"، بيان صحفي، ٩ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٢٣.

١٦. علاوة على ذلك وبواسطة نظام الدفع القائم في الأونروا، موَّلت منظمة العمل الدولية مساهمة من أجل المساعدة على ضمان حصول جميع العمال المؤهلين على حزمة دعم شاملة تغطي احتياجاتهم العاجلة. واستفاد من هذه المساهمة أكثر من ١٧٠٠ عامل من غزة عن طريق مخطط مؤقت بشأن دعم الدخل في شهر كانون الأول/ ديسمبر بالحصول على مبلغ ٧٠٠ شيكل.

١٧. ووسّعت منظمة العمل الدولية نطاق المساعدة الطارئة ليشمل اتحاد الغرف التجارية والصناعية والزراعية الفلسطينية وأعضاءه بغية تخفيف حدة الأزمة التي يواجهها أصحاب الأعمال من غزة، الذين احتُجزت شحناتهم في الموانئ الإسرائيلية منذ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٢٣. وهناك أكثر من ٨٠ حاوية فيها سلع أساسية وأغذية ومواد خام عالقة في الموانئ الإسرائيلية ويتعذر وصولها إلى أصحابها في غزة بسبب الحصار المفروض، مما يؤدي إلى غرامات تأخير ورسوم احتجاز طائلة. ومن خلال مساهمة منظمة العمل الدولية، أجرى اتحاد الغرف التجارية والصناعية والزراعية الفلسطينية مفاوضات لتخليص الحاويات واستأجر أرضاً في الضفة الغربية لمدة ثلاثة أشهر ونقل أكثر من ١٣٠ حاوية إلى هناك بأمان. وسيمكّن عقد الإيجار لمدة ثلاثة أشهر اتحاد الغرف التجارية والصناعية والزراعية الفلسطينية من بيع السلع في سوق الضفة الغربية، مما يتيح السيولة والدخل الضروريين لأصحاب العمل في غزة.

١٨. وواصلت منظمة العمل الدولية، بفضل ولايتها وخبرتها الفريدتين، التنسيق بين المؤسسات الوطنية والجهات الفاعلة الإنسانية في مجال الحماية الاجتماعية. ويستند هذا الأمر إلى عمل منظمة العمل الدولية المستمر لتفعيل التنسيق، لا سيما من خلال إنشاء الفريق العامل المواضيعي المعني بالمساعدات النقدية والقسائم في مجال الحماية الاجتماعية، الذي شُكِّل لأول مرة في عام ٢٠٢٢. وأدت المكاسب التي تحققت في بناء الحوار والثقة بين جميع الجهات الفاعلة قبل نشوب الأزمة إلى مزيد من التنسيق الفعال بين الجهات الفاعلة منذ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٢٣. وأفضى ذلك الأمر على سبيل المثال، إلى مشاركة وزارة التنمية الاجتماعية في بعض المنتديات الإنسانية التي كانت حصرية في السابق وإلى تبادل أكثر فعالية لقوائم المستفيدين بين الشركاء في المجال الإنساني والوزارة بغرض تجنب الازدواجية أو التداخل في المساعدات الطارئة واستخدام السجل الاجتماعي الوطني التابع للوزارة باعتباره منصة لتنسيق المساعدة الإنسانية.

٢- المرحلة ٢- الاستعراض: جمع البيانات وتحليل أثر النزاع على الوظائف وقطاع الأعمال

١٩. نظراً إلى مدى أهمية الوضع الراهن وخطورته وأثره على الاقتصاد الفلسطيني وسوق العمل الفلسطيني والأسر المعيشية الفلسطينية، تعمل منظمة العمل الدولية بنشاط على رصد وتقييم أثره على العمالة والدخل وسُبل العيش في الأرض الفلسطينية المحتلة، من خلال تمارين نمذجة البيانات الثانوية وجمع البيانات والمعلومات الفعلية على حد سواء. وسيكتسب التقييم المتين بشأن الأثر على غزة والضفة الغربية أهمية حاسمة من أجل رسم وإعداد سياسات فعالة قائمة على الأدلة وتدخلات الانتعاش، بما في ذلك إنعاش سُبل العيش وقطاع الأعمال، مما يتيح أداة مهمة للسلطات المحلية ووكالات الأمم المتحدة والشركاء الإنمائيين الدوليين.

٢٠. وأقامت منظمة العمل الدولية شراكة مع الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني والهيئات المكونة لمنظمة العمل الدولية ووكالات الأمم المتحدة بغية جمع وتحليل البيانات المتعلقة بالأزمة وأثرها على الوظائف وقطاع الأعمال. وقامت منظمة العمل الدولية بالشراكة مع الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني في تشرين الثاني/ نوفمبر وكانون الأول/ ديسمبر ٢٠٢٣ بإصدار ونشر وتعميم نشرات حول أثر اشتداد الأعمال العدائية في غزة على سوق العمل وسُبل العيش في الأرض الفلسطينية المحتلة، بناءً على بيانات مسح القوى العاملة التي قدمها الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ونموذج التوقعات الذي أعدته منظمة العمل الدولية ويستخدمه هذا الجهاز لتحليل ديناميات القوى العاملة.[٨] وتحتوي هذه النشرات على تقديرات تحدد كمياً أثر الأزمة الراهنة على سوق العمل الفلسطيني وترصد عن كثب المؤشرات الأساسية لسوق العمل. بالإضافة إلى ذلك، تتيح منظمة العمل الدولية المساعدة التقنية للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بغية تحسين جودة مسح القوى العاملة، مما يضمن قدرته على وصف الأثر على العمالة وسوق العمل ومؤشرات الرفاه وصفاً دقيقاً.

٢١. وفي تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٢٣، أطلقت منظمة العمل الدولية تقييماً نوعياً لأثر الأزمة على الأنشطة الاقتصادية وأنشطة سوق العمل التي يضطلع بها العمال وأصحاب العمل في الضفة الغربية. ومن خلال المقابلات والمناقشات النوعية، يهدف البحث إلى تحديد التحديات التي يواجهها أصحاب المصلحة هؤلاء واحتياجاتهم الخاصة وسط تعطل

[٨] انظر:
ILO and PCBS, *Impact of the Israel-Hamas conflict on the labour market and livelihoods in the Occupied Palestinian Territory: Bulletin No. 1*, ILO Brief, November 2023; ILO and PCBS, *Impact of the escalation of hostilities in Gaza on the labour market and livelihoods in the Occupied Palestinian Territory: Bulletin No. 2*, ILO Brief, December 2023.

سلسلة التوريد والإمداد والقيود المفروضة على حركة السلع والخدمات وعدم إمكانية الوصول إلى سوق العمل الإسرائيلي. وبهذا التقييم الأولي السريع، تسعى منظمة العمل الدولية إلى اكتساب استشرافات قيّمة يمكن أن تسترشد بها القرارات السياسية والتدخلات بغية دعم العمال وقطاع الأعمال في الضفة الغربية، وفي نهاية المطاف ترسيخ الاستقرار الاقتصادي وقدرة سوق العمل على الصمود.

٢٢. بالإضافة إلى ذلك، وحّدت منظمة العمل الدولية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي جهودهما لإجراء تقييم نوعي لسوق العمل والأثر الاقتصادي الناجم عن الأزمة الحالية، من المقرر بدؤه في أوائل عام ٢٠٢٤. وسيتضمن هذا التقييم تحليلاً معمقاً للمهارات والعمالة، مع التأكيد على مساهمتها في تسهيل الانتعاش في نهاية المطاف.

٢٣. وفي إطار الجهود البحثية المنسقة التي يبذلها فريق الأمم المتحدة القُطري، أُنشئت فرقة عمل للأمم المتحدة معنية بالتقييمات وتخطيط الانتعاش من أجل ضمان التوافق مع حافظة البحوث الأوسع نطاقاً وخطة الأمم المتحدة اللاحقة بشأن الانتعاش وإعادة الإعمار. وتعتزم منظمة العمل الدولية، بصفتها عضواً نشطاً في فرقة العمل، المساهمة في المسح التقييمي الاجتماعي والاقتصادي السريع ومتعدد القطاعات الذي سينَفذ بالتعاون مع العديد من وكالات الأمم المتحدة حالما يبدأ وقف إطلاق النار. بالإضافة إلى ذلك وتماشياً مع ولاية فرقة العمل، ستشارك منظمة العمل الدولية في التقييم السريع للأضرار والاحتياجات، الذي يقوده البنك الدولي والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة. وسيقود المكتب الإقليمي للدول العربية التابع لمنظمة العمل الدولية، بدعم من برنامج العمل ذي الأولوية بشأن العمل اللائق في أوضاع الأزمات وما بعدها في جنيف، التحليل الذي تضطلع به مجموعة العمالة وسُبل العيش والحماية الاجتماعية بشأن التقييم السريع للأضرار والاحتياجات.

٣- المرحلة ٣- الانتعاش: إنعاش سُبل العيش من خلال العمل اللائق وانتعاش واستمرارية المنشآت المتوسطة والصغيرة وبالغة الصغر

٢٤. استناداً إلى النشاط الحالي الذي تنفذه منظمة العمل الدولية في الأرض الفلسطينية المحتلة وخبرتها الوطيدة في برامج انتعاش أسواق العمل ما بعد الأزمات، من المتوقع أثناء مرحلة الانتعاش أن يساهم تقديم الدعم للمستخدَمين بأجر وأصحاب الأعمال الصغيرة عبر آليات المساعدة الاجتماعية والبرامج كثيفة العمالة التي تمكّنهم من توليد الدخل، في توطيد انتعاش الوظائف والمنشآت. وستركز مرحلة الانتعاش على العمال وأصحاب العمل وأسرهم في غزة، بالنظر إلى مدى ما وقع من أضرار - بما في ذلك فقدان المعيلين والوظائف والأعمال - وعلى ضرورة الانتعاش والمساعدة الاجتماعية حتى يتمكنوا من إعالة أنفسهم مالياً. ومن الممكن أيضاً تقديم قدر معين من الدعم للفئات المتضررة في الضفة الغربية، ومنهم العمال الذين كانوا يعملون سابقاً في إسرائيل والمستوطنات والعمال غير القادرين على الوصول إلى وظائفهم في الضفة الغربية بسبب عمليات الإغلاق والقيود المفروضة وأصحاب العمل الذين يعانون بسبب القيود المفروضة على الواردات والصادرات وحركة التنقل.

٢٥. وفي حالة توفر التمويل الكافي، ستُنَفَّذ مرحلة الانتعاش عندما يسمح الوضع في غزة بالعمل على أرض الواقع، في سياق مبادرات الأمم المتحدة الأوسع نطاقاً. ويعمل المكتب بنشاط مع الأمم المتحدة والجهات صاحبة المصلحة الرئيسية الأخرى بغية تمهيد الطريق اللازم للتقييمات والانتعاش في غزة في نهاية المطاف. وستركز المرحلة الثالثة من التدخلات على: التنفيذ الفوري لمخططات البطالة في حالات الطوارئ، بما فيها البرامج الرائدة، من أجل دعم العمال الفلسطينيين الذين خسروا وظائفهم نتيجة الأزمة الراهنة؛ تعزيز الحماية الاجتماعية من خلال الإعانات الفردية الجديدة المتصلة بالعجز؛ مخططات إنتعاش البنية التحتية كثيفة العمالة؛ تسريع وتيرة التلمذة الصناعية والتوظيف ضمن برامج إعادة الإعمار؛ انتعاش وتوسيع نطاق الأعمال القائمة في غزة. وسيتوقف نطاق ومدى برامج مرحلة الانتعاش على نجاح المكتب في حشد الموارد.

رابعاً - وضع موظفي منظمة العمل الدولية في الأرض الفلسطينية المحتلة

٢٦. تستخدم منظمة العمل الدولية حالياً ١٤ موظفاً في الأرض الفلسطينية المحتلة: أربعة موظفين مموَّلون من الميزانية العادية، اثنان منهم موظفون دوليون. ويُمَوَّل عشرة موظفين آخرين، ومن ضمنهم موظف دولي واحد، عبر مشاريع التعاون الإنمائي التي تمولها جهات مانحة. ويعمل سبعة موظفين في مكتب منظمة العمل الدولية في القدس وستة موظفين في مكتب رام الله في الضفة الغربية وموظف واحد في غزة. وبالنظر إلى القيود المفروضة على حركة التنقل، يتعذر على الموظفين المقيمين في رام الله الوصول إلى القدس؛ علاوةً على ذلك، لا يستطيع العديد منهم الوصول إلى رام الله من مسقط رأسهم، الأمر الذي يعقِّد عمليات منظمة العمل الدولية.

٢٧. وفيما يتعلق بالموظف في غزة، نجحت منظمة العمل الدولية في تسهيل نقل أسرته إلى مصر في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٢٣. وتمكّن من الخروج من غزة بسلامة من خلال معبر رفح في ٢٧ شباط/ فبراير ٢٠٢٤.

٢٨. وتواصل ممثلة منظمة العمل الدولية في القدس مع فريقها رصد الوضع عن كثب وتبذل بالتعاون الوثيق مع المكتب الإقليمي للدول العربية والمقر الرئيسي قصارى الجهود لصون سلامة الموظفين وأفراد أسرهم. وهناك قلق متزايد بشأن تمديد تأشيرات الموظفين الدوليين العاملين حالياً لصالح منظمة العمل الدولية وبشأن عدم منح التأشيرات لموظفي منظمة العمل الدولية الذين يحتمل أن يوفروا قدرة إضافية أساسية في استجابة منظمة العمل الدولية بفضل خبرتهم في مجال سُبل العيش والانتعاش. وهذه الشواغل السائدة على مستوى الأمم المتحدة تطال أيضاً منظمة العمل الدولية.

خامساً - المضي قدماً

٢٩. في سياق برنامج العمل اللائق المتفق عليه، سيولي المكتب الأولوية لبرنامج الاستجابة للطوارئ مع تركيز قوي على الانتعاش وإعادة الإعمار. وسيستلزم ذلك رفد الميدان بموظفين آخرين من منظمة العمل الدولية يتحلون بالخبرة في مجال سُبل العيش والانتعاش بغية جعل منظمة العمل الدولية تتموضع ضمن الرابط بين السلام والتنمية والعمل الإنساني وإقامة شراكات استراتيجية مع مجموعة من وكالات الأمم المتحدة الضالعة في عملية إعادة الإعمار، ومنها الأونروا ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأغذية العالمي. وبوسع منظمة العمل الدولية أن تستند في هذا الصدد إلى الأسس التي أرساها مشروع منظمة العمل الدولية لتعزيز قدرة صغار المقاولين على المشاركة في مشاريع البنية التحتية كثيفة العمالة، المموّل من الحساب التكميلي للميزانية العادية والمُنفذ في غزة قبل ٧ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٢٣.

٣٠. ومع أنّ توقيت مرحلة الانتعاش ونطاقها وخصائصها تبقى غير مؤكدة، يعتزم المكتب إعطاء الأولوية لإعادة تأهيل البنية التحتية كثيفة العمالة، إذ يسعى إلى أن يكون الوكالة التقنية التي تسدي الإرشاد والدعم الموثوقين بشأن كيفية إجراء استثمارات أكثر ملاءمة لخلق فرص عمل شاملة وتحقيق النمو، كما يسعى إلى أن يكفل أن ينطوي الانتعاش على مبادئ العمل اللائق. ومن بالغ الأهمية أن تركز البرامج المُنفذة أثناء مرحلة الانتعاش على الأشخاص ذوي الإعاقة، نظراً إلى العدد الكبير من الإصابات المُبلَّغ عنها.

٣١. وستواصل منظمة العمل الدولية دعم الهيئات المكونة من خلال تقديم مجموعة متنوعة من الخدمات الرامية إلى حماية حقوق العمال وانتعاش المنشآت والوظائف. وسيُتاح الدعم من خلال إنشاء وحدتَي دعم مخصصتين: "١" وحدة دعم المنشآت والتوعية، التي ستقدم المساعدة التقنية للمنشآت المتوسطة والصغيرة وبالغة الصغر في القطاعات الاقتصادية الأساسية بموازاة توطيد التعاون والحوار مع الوزارات المعنية وممثلي العمال وأصحاب العمل على المستوى القطاعي والشركاء الآخرين المعنيين؛ "٢" وحدة حماية العمال والتوعية، التي ستقدم المساعدة وخدمات التوعية المكيفة لتلبية احتياجات العمال. وسيكون هدفها الأساسي تعزيز حماية حقوق العمال، بما يضمن الحفاظ على الأجور والإعانات الاجتماعية للمتضررين والحصول على المساعدة القانونية. بالإضافة إلى ذلك، ستقدم خدمة الوساطة/ التوفيق وترسيخ الوعي بحقوق العمل. ومن المتوقع أن يشمل ذلك تسهيل حصول النساء والرجال الفلسطينيين الذين كانوا يعملون سابقاً أو يعملون حالياً في إسرائيل والأرض الفلسطينية المحتلة، على دعم المساعدة القانونية وخدمات الوساطة/ التوفيق. وتجري مناقشة الترتيبات المؤسسية الدقيقة وآليات التنسيق مع شركاء الأمم المتحدة للوحدتين اللتين ستعملان سوياً لضمان التآزر وتبسيط التدخلات بهدف الحفاظ على حقوق العمال وانتعاش قطاع الأعمال والوظائف، وتقومان مقام مرصد لسوق العمل.

٣٢. وبالتعاون مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى وبدعم من الاتحاد الأوروبي، سيواصل المكتب أيضاً دعم السلطة الفلسطينية في تنفيذ برامج المساعدة الاجتماعية الوطنية، التي أُعيدت هيكلتها حديثاً، بما في ذلك بهدف مواصلة تعزيز التنسيق والمواءمة الفعالين لبرامج التحويلات النقدية الإنسانية مع نظام الحماية الاجتماعية الوطني، تماشياً مع مبادئ ونُهج الرابط بين السلام والتنمية والعمل الإنساني واسترشاداً بمعايير منظمة العمل الدولية المعنية. وفي هذا السياق، قدمت منظمة العمل الدولية المساعدة التقنية إلى وزارة التنمية الاجتماعية في رام الله ومكتب ممثل الاتحاد الأوروبي من أجل استكمال إعداد حزمة من الدعم المالي لتعزيز الأرضية الوطنية للحماية الاجتماعية في الضفة الغربية. وسيؤدي ذلك إلى إعادة تخصيص ٧٠ مليون يورو تقريباً من مرفق تمويل الآلية الفلسطينية الأوروبية لإدارة المعونة الاجتماعية الاقتصادية، الذي سيوجَّه في المقام الأول الآن نحو إرساء إعانات اجتماعية شهرية شاملة للأشخاص ذوي الإعاقة الشديدة وكبار السن الذين تزيد أعمارهم على ٦٥ عاماً. ومن المتوقع بدء تسديد المدفوعات في آذار/ مارس - نيسان/ أبريل ٢٠٢٤. وسيُعاد النظر في شروط إعادة تفعيل تمويل نظم المساعدة الاجتماعية الوطنية في غزة خلال عام ٢٠٢٤.

وأسدت منظمة العمل الدولية المشورة التقنية بشأن إعداد معايير الأهلية والطرائق التشغيلية وتقييم تكلفة الإعانات الاجتماعية بما يتماشى مع المعايير الدولية للضمان الاجتماعي.

٣٣. ويستجيب هذا النهج المقترح لأولويات الهيئات المكونة. وبعد إجراء مشاورات مع الشركاء الاجتماعيين ومنظمة العمل الدولية، قاد وزير العمل الفلسطيني عملية وضع خطة ثلاثية من أجل الاستجابة للطوارئ تتراوح مدتها بين ثلاثة وستة أشهر. وتولي هذه الخطة التي يتماشى معها على نحو وثيق برنامج منظمة العمل الدولية للاستجابة للطوارئ المؤلف من ثلاث مراحل، الأولويةَ للإغاثة في حالات الطوارئ ودعم دخل العمال المستضعفين، لا سيما في غزة. وتنطوي أيضاً على مبادرات لإعادة الإعمار والانتعاش مع التركيز على استعادة الوظائف من خلال تنمية المهارات والتوظيف وبرامج النقد مقابل العمل ودعم استمرارية الأعمال من خلال المنح واستبدال الأصول المتضررة في غزة. وناشد وزير العمل الفلسطيني والشركاء الاجتماعيون على نحو مشترك منظمة العمل الدولية كي تساعد على تأمين التمويل اللازم من أجل التنفيذ الفوري لخطة الاستجابة للطوارئ.

٣٤. وستواصل منظمة العمل الدولية تقديم مساعيها الحميدة وخبرتها التقنية لمعالجة المسائل القائمة والناشئة على النحو المبين في العديد من التقارير المقدمة إلى مؤتمر العمل الدولي، بما في ذلك تسهيل التواصل ودعم الحوار بين الأطراف المعنية بشأن صناديق الضمان الاجتماعي للفلسطينيين العاملين في إسرائيل؛ تقديم المشورة بشأن إصلاح نظام السمسرة في التصاريح؛ تنوير الحوار لتسهيل حركة العمال الفلسطينيين إلى أماكن عملهم في إسرائيل وداخل الضفة الغربية؛ دعم المبادرات الرامية إلى تحسين معايير السلامة والصحة المهنيتين، لا سيما في القطاعات عالية المخاطر.

٣٥. وفي الواقع، يتمثل أحد الشواغل الفورية في مدى توافر التمويل. وفي حين رحب الشركاء الإنمائيون بنداء التمويل الذي أطلقته منظمة العمل الدولية في تشرين الثاني/ نوفمبر، لم يتوفر أي تمويل جديد فعلي من أجل عمليات إغاثة إضافية أو تدخلات لإعادة الإعمار تنفّذها منظمة العمل الدولية في المستقبل. وفيما أتاحت موارد أساسية في أواخر عام ٢٠٢٣ أن يستجيب المكتب استجابة سريعة للإغاثة على النحو المبين أعلاه، فلن يكون بإمكانه، ما لم يتوفر مزيد من التمويل، الاستمرار في مساعدته الهامة أو تطويرها وتلبية توقعات الهيئات المكونة والنظراء في الأمم المتحدة.

٣٦. وتجدر الإشارة إلى أنّ البعثة السنوية التي يرسلها المدير العام لمنظمة العمل الدولية من أجل تقييم وضع العمال في الأراضي العربية المحتلة يزمع أن تجرى في آذار/ مارس. بيد أنه بسبب النزاع المستمر، تم إخطار منظمة العمل الدولية بأنّ التأشيرات المطلوبة لن يتم منحها، وبالتالي لن يتسنى لوفد منظمة العمل الدولية القيام بالزيارة المعتادة. وبالتالي، يقوم المكتب بالبحث عن بدائل، بما في ذلك استخدام الوسائل الافتراضية أو الاجتماع مع النظراء المعنيين في مواقع قريبة من الأرض الفلسطينية المحتلة. وسيُعرض التقرير المنبثق عن ذلك على الدورة ١١٢ لمؤتمر العمل الدولي في حزيران/ يونيه.

◄ سادساً - مشروع القرار

٣٧. **إنّ مجلس الإدارة:**

(أ) أحاط علماً بالتطورات المبيّنة في الوثيقة GB.350/POL/4، بما في ذلك التداعيات الخطيرة في قطاع غزة على الوظائف وسبل العيش والمنشآت وطرق المضي قدماً كما هو وارد في الفقرات ٢٩-٣٦؛

(ب) كرر الإعراب عن بالغ قلقه إزاء الوضع الإنساني الخطير والمتدهور بسرعة في قطاع غزة، الذي يؤثر أيضاً على الضفة الغربية، والأثر الشديد الذي يخلفه على العمال وأصحاب العمل والسكان المدنيين، لا سيما النساء والأطفال وغيرهم من الأشخاص في حالات الاستضعاف؛

(ج) ذكّر بقرار مجلس الأمن رقم ٢٧٢٠ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٢٣ وقرار مجلس الأمن رقم ٢٧١٢ المؤرخ ١٥ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٢٣ وقرارات الجمعية العامة ذات الصلة والوثيقة GB.349/POL/4(Rev.1) التي تضمنت دعوة إلى جميع الأطراف لتسهيل وصول المساعدات الإنسانية إلى قطاع غزة بشكل كامل وسريع وآمن ودون عوائق؛

(د) شدد على ضرورة احترام المبادئ والحقوق الأساسية في العمل لمنظمة العمل الدولية ومعايير العمل الدولية ذات الصلة وأهمية اتخاذ جميع التدابير اللازمة للنهوض بالعدالة الاجتماعية وتعزيز العمل اللائق لجميع الفلسطينيين؛

(هـ) شدد على أهمية ضمان وصول موظفي منظمة العمل الدولية وسلامتهم وأمنهم لتنفيذ ولاية منظمة العمل الدولية في الأرض الفلسطينية المحتلة؛

(و) رحب باستعداد منظمة العمل الدولية للمشاركة في جهود الإنعاش وإعادة الإعمار الأوسع نطاقاً التي تبذلها الأمم المتحدة؛

(ز) ذكّر بأهمية التقارير السنوية التي يقدمها المدير العام إلى مؤتمر العمل الدولي بشأن وضع العمال في الأراضي العربية المحتلة، وحثّ جميع الأطراف على تسهيل البعثة السنوية إلى إسرائيل والأراضي العربية المحتلة؛

(ح) طلب إلى المدير العام مواصلة بذل مساعيه الحميدة لدعم وصول العمال الفلسطينيين إلى أماكن عملهم في ظروف السلامة والصحة المهنيتين، فضلاً عن الاستمرار في معالجة الأولويات طويلة الأجل على النحو المبين في العديد من التقارير السنوية التي يقدمها المدير العام إلى مؤتمر العمل الدولي، مثل مسألة صناديق الضمان الاجتماعي وإصلاح نظام التصاريح؛

(ط) دعم كل الجهود الرامية إلى حشد الموارد من أجل مواصلة تنفيذ برنامج الاستجابة للطوارئ، ودعا الدول الأعضاء إلى تمويل البرنامج على وجه السرعة؛

(ي) طلب من المدير العام عقد اجتماع لحشد الموارد، على هامش الدورة ١١٢ لمؤتمر العمل الدولي في حزيران/يونيه ٢٠٢٤ استعداداً للتنفيذ التشغيلي لبرنامج الاستجابة للطوارئ وتلبية الاحتياجات الطارئة للهيئات المكونة الفلسطينية؛

(ك) طلب من المكتب رصد الوضع وتأثيره على عالم العمل وتزويد مجلس الإدارة بالمستجدات المتعلقة بالجهود التي تبذلها منظمة العمل الدولية من خلال البند الدائم بشأن البرنامج المعزز للتعاون الإنمائي من أجل الأراضي العربية المحتلة في دورته ٣٥٢ (تشرين الأول/ أكتوبر - تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٢٤).